الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

29 **ربيع أول** 1436 –20 **يناير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الإنسان فى العالم	27

"حقوق الإنسان" لإدارة الحرم النبوي: اشتراط عدم الحمل للموظفات تمييز ضد المرأة

المصدر: جريدة أخبار 24 الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/199899

طالبت جمعية حقوق الإنسان إدارة الحرم النبوي بإعادة النظر في اشتراطها عدم الحمل للمرأة الراغبة في الالتحاق بوظيفة في الحرم، معتبرة أن هذا القرار ينطوي على تمييز ضد المرأة.
ونسبت صحيفة "الوطن" التي أرودت الخبر إلى مصدر بالجمعية قوله، إن الجمعية تستقبل شكاوى النساء، ثم تدرس الشكوى فإن كان القرار ينطوي على تمييز، فالجمعية تطالب بإعادة النظر فيه، والنظر في نظام الخدمة المدنية الذي يخضع له توظيف النساء.
وكانت إدارة الحرم النبوي، اشترطت على المتقدمات لوظائف موسمية لديها الالتزام بعدم الحمل أثناء فترة العمل، كون أن هذه الوظائف تتطلب جهداً لا يتناسب مع المرأة الحامل.

ماذا يحدث في فيينا؟

المصدر: جريدة أنحاء الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://www.an7a.com/161698

حمود أبو طالب

قبل فترة قصيرة مر علينا خبر مهم لا أتذكر أني قرأت ردا عليه أو تفنيدا لمضمونه أو توضيحا لحقيقته، مفاده أن الإدارة التعليمية في العاصمة النمساوية فيينا قررت إغلاق المدرسة السعودية. ومرة أخرى نشر الخبر قبل أمس على خلفية خبر جديد وأكثر أهمية نشرته صحيفتا الحياة والوطن. سبب قرار إغلاق المدرسة كما نشر آنذاك والآن هو مخالفة القوانين المعمول بها في البلاد وعدم تزويد الإدارة التعليمية بقائمة المدرسين والمسؤولين عن سير العملية التعليمية، وكنا نتوقع أن تبادر الجهة التي تشرف على المدرسة أو السفارة بتوضيح الأمر منعا للتكهنات أو الاستنتاجات غير الصحيحة، وقطعا للشبهات التي قد تنشأ من قرار كهذا لا سيما في الظروف الحساسة الراهنة، ولأن مسألة مخالفة القوانين من مدرسة تشرف عليها السفارة السعودية من خلال أي جهة رسمية تمثل تهمة ليست بسيطة ولا لائقة، أما الخبر الجديد فهو مطالبة المستشار النمساوي فيرنر فايمان حكومة بلاده بالانسحاب من مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات الذي ترعاه وتشرف عليه المملكة في فيينا، ويعتبر مشروعا في غاية الأهمية لتكريس ثقافة الحوار والتسامح بين الأديان. المستشار النمساوي يدعي أن المركز لا يفي بمهمة الحوار وأنه صامت إزاء قضايا أساسية متعلقة بحقوق الإنسان، الأمر الذي يراه سببا وجيها للانسحاب بينما طالب الرئيس النمساوي ووزير الخارجية بالتريث وانتظار تقرير عن المركز سيصدر منتصف العام الحالي. وقد تضمن خبر صحيفة الحياة تعليقا لرئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية

الدكتور مفلح القحطاني يتضمن اتهامات لبعض الدول الأوروبية والزعامات بالتراجع عن دعم مشروع الحوار والتسامح بين الأديان السماوية وحدوث تجاوزات وتعديات صريحة عليها من بعض وسائل الإعلام لا يمكن تبريرها.
هناك قضية إذن، وقضية مهمة محورها المملكة إذا ربطنا موضوع المدرسة السعودية بموضوع المركز الذي تبنته وتشرف عليه وتموله المملكة، ويمارس أعماله منذ افتتاحه في عام 2012، وعندما يكون طرف القضية الحكومة النمساوية ومستشارها فإنه ليس منطقيا تهميشها وعدم إعطائها الاهتمام الذي تستحقه وفي هذا الوقت بالذات. إذا كان هناك سوء فهم لبعض الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان في المملكة فلا بد من توضيحها فورا بشكل رسمي وليس بالاجتهادات والمبادرات الشخصية، وإذا كانت هناك أسباب أخرى فلابد من توضيحها وإزالة أي التباسات ربما تخللتها.
وكم نتمنى من معالي الأستاذ فيصل المعمر أمين عام مركز الملك عبدالله لحوار الأديان سرعة توضيح الأمر بشكل مفصل لنستطيع ويستطيع غيرنا معرفة الحقيقة.

خلال اجتماعها الأول وتهدف لتقديم المشورة ونشر قيم العفو والتسامح

لجنة إصلاح ذات البين بأبها تشْرع في حل القضايا الاجتماعية بالمنطقة

المصدر: جريدة المواطن الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2014م
http://www.almowaten.net/?p=286105

المواطن- سعيد آل هطلاء- عسير
عقدت لجنةُ إصلاح ذات البين، والتي تم إنشاؤها مؤخراً بفرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير، اجتماعَها الأول بفرع الهيئة في أبها، وتهدف اللجنة للسعي في العفو والإصلاح وتعزيز قيم الأخلاق التي يأمر بها دينُنا الحنيف، وتفعيل مبادئ العفو والإصلاح والسعي دوماً في إيجاد آلية للإسراع في حل القضايا الاجتماعية بالمنطقة.
وقد جاء تشكيل هذه اللجنة بمباركة أمير المنطقة وتوجيه ومتابعة رئيس هيئة حقوق الإنسان.
وخلال الاجتماع دعا عضو مجلس الهيئة المشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة عسير الدكتور هادي بن علي اليامي، الأعضاءَ إلى التكاتف لتحقيق رؤى وأهداف اللجنة السامية وضرورة تضافر الجهود لتحقيق أفضل طرق الصلح لتكريس قيم المجتمع المتماسك، الذي يستمد قوته من التزامه بالنهج الإسلامي القويم.
وبيّن "اليامي" أن ما ستقدمه اللجنة لا يتعارض مع أي جهود خيِّرة في المجتمع بل يعززها ويكملها، وأنها ستكون مهتمة بتكثيف مساعيها في ما يخص قضايا القتل والعفو والقضايا الأسرية المهمة ذات الحساسية المفرطة، وتقديم الحلول والطرق السلمية والودية في عدد من القضايا المنظورة لدى الجهات بعد تقديم الطلب وأنه سيتم التنسيق مع لجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة عسير في الأعمال القادمة للجنة.
كما ستعمل اللجنة على العمل في الإصلاح في القضايا والخلافات الأسرية ونشر معاني العفو والتسامح وقيم التكاتف والتعاون وتثقيف أفراد المجتمع بما يساعد في علاج ما قد يكون من أسباب الانشقاق والتصدي لعوامل الفرقة والشتات، وتفتيت عوامل التشاحن والبغضاء والعمل على التأثير لتشكيل بنية اجتماعية مميزة عبر حل الخلافات والخصومات بطرق ودية وتنمية العلاقات الآمنة بين أفراد المجتمع والعمل على تكريس النصح والمشورة.
وتشكلت اللجنة بعضوية عدد من المشايخ هم: الشيخ عبدالله بن سعد آل منشط، الشيخ محمد بن سعيد بن فحاس الأسمري، الشيخ حناش بن جارالله القحطاني، الشيخ عبدالله بن محمد بن زابن الشهراني.
وعقب انعقاد الاجتماع الأول للجنة توجه الأعضاء إلى المحكمة العامة بعسير ولقاء فضيلة الشيخ محمد بن عليان القحطاني رئيس المحكمة العامة بأبها، للتعريف بأعمال اللجنة ومهامها والدور الذي ستقدمه في إصلاح ذات البين حيث رحب فضيلته بأعضاء اللجنة والدور الذي تقدمه وما لها من دور حساس في السعي لعدم تفاقم بعض القضايا أو إحالتها إلى الجهات الرسمية حيث تطرق فضيلته إلى تطوير القضاء وسرعة البت في الأحكام الأسرية والاجتماعية، مؤكداً على التعاون المستمر بين المحكمة واللجنة لما يهم المجتمع.
وفي ختام الزيارة أشاد الشيخ "القحطاني"، بأعمال هيئة حقوق الإنسان في القضايا الأسرية ممثلاً بفرع الهيئة بمنطقة عسير لما يوليه من جل اهتمامه لجميع قضايا المجتمع بكافة شرائحه.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"سوريات للستر"... حملة يقودها "سماسرة" عبر الفضاء الإلكتروني

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - عيسى الشاماني

«فتيات سوريات للزواج، للاتصال...»، هذه الرسالة الإعلانية وشاكلتها يكثر تداولها خلال الفترة الماضية، مستهدفة هواتف سعوديين وخليجيين، وغالباً ما تكون مذيلة بمسمى «فاعل خير».

وسجلت تلك الرسائل التي تأخذ الطابع الإعلاني في إطار إنساني مزعوم، حضورها المتكرر عبر وسائل عدة، فإلى جانب الهواتف ظهرت أيضاً عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية مثل «واتساب»، فيما يردد مروجوها بأنهم يسعون إلى تحقيق الستر لمجموعة من الفتيات اللاتي تقطّعت بهن السبل في مناطق القتال، في صورة وكأنها تداعب وتر العاطفة لدى الآلاف من البشر.

وفي الوقت ذاته، لا يكفّ من يعمل على بثّها عن التأكيد بأنهم مخولون من جهات حكومية بتزويج فتيات سوريات من ذوي ضحايا القتال في سورية.

وحصلت «الحياة» على وثيقة تم ترويجها على نطاق واسع لتزويج الفتيات السوريات، يُدعى من خلالها بأنها موقّعة من وكيل وزارة الداخلية لشؤون الحقوق حول السماح لمؤسسة خيرية متخصصة برعاية الأيتام بتزويج الفتيات السوريات من ذوي الشهداء الذين فقدوا أهاليهم في الحرب لمواطنين سعوديين، في حين يزعم بعض مروجيها أن الوثيقة رسمية.

وكتب أحد المهتمين بتزويج الفتيات السوريات رسالة إعلانية جاء نصها: «لمن يرغب في الأجر، أزوج شابات سوريات يتيمات بألفي ريال فقط، ولا نريد سوى سترهن والأجر.. فاعل خير»، وتضمنت رسالته صورة من الوثيقة المتداولة انطلاقاً من تعزيز صدقية الرسالة.

وأكد أحد المروجين لمثل هذه الرسالة (فضل عدم الكشف عن هويته) في حديث لـ«الحياة»، أنه استطاع تزويج أكثر من 200 فتاة سورية لمواطنين خليجيين خلال العام الماضي، موضّحاً أنه لا يسعى إلى كسب المال من خلال هذا العمل «وإنما إلى التقرّب من الله وتحقيق الستر للفتيات».

وأفاد بأنه يستقبل آلاف الاتصالات والرسائل النصية التي يرغب أصحابها بالزواج، إضافة إلى استقباله طلبات زواج من الفتيات أنفسهن، مبيّناً أن أكثر الطلبات التي تلقاها من رجال خليجيين، لافتاً إلى أنه منذ اندلاع الحرب السورية في أوائل العام 2011، سعى من خلال بعض المكاتب الخيرية إلى التعريف بنفسه كفاعل خير لتزويج الفتيات السوريات، إلى جانب أنه أصبح معروفاً لدى الراغبين بالزواج من دول خليجية عدة. وتعود قضية تزويج الفتيات السوريات إلى العلن والنقاش أكثر من مرة، خصوصاً القاصرات منهن إلى رجال عرب وأجانب، في مقابل مبالغ مالية ضئيلة. وكانت منظمات حقوق الإنسان قد تفاعلت مع انتشار حالات تزويج السوريات، خصوصاً القاصرات منهن إلى رجال عرب وأجانب، مشكّكة في عقد مثل هذه الزيجات التي لا تلبث أن تنتهي بعد أشهر أو أيام قليلة. وأنشئت صفحة على موقع على «فيسبوك» في 16 أيار (مايو) الماضي بعنوان «لاجئات سوريات للزواج» لتستقطب أكثر من 18 ألف عضو في أقل من أسبوع، قبل أن يتم إقفالها بضغط من ناشطين. واعتبر مراقبون أن مثل هذه الدعوات ليست إلا «حفلة من هتك الأعراض والاتجار المجاني بالنساء»، فيما أشارت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان في تقارير عدة إلى حجم الاستغلال الجنسي والنفسي الذي تتعرض له اللاجئات السوريات، مطالبة بوقفه عاجلاً.

يُذكر أن أكثر حالات الزواج بين الفتيات السوريات تشمل القاصرات من اللاجئات، باعتبارهن الحلقة الأضعف، وقرارهن في أيدي أولياء أمورهن، بينما يبلغ عدد الفتيات السوريات المسجلات في سجلات مفوضية اللاجئين في لبنان بين 12 و17 عاماً، واللاتي يعتبرن في دائرة الخطر، نحو 62 ألف لاجئة، في حين تبلغ نسبتهن في مصر 5.6 في المائة، وتصل في العراق إلى 7.4 في المئة من عدد اللاجئين السوريين. وتشكّل الطفلات بين عام و17 عاماً في الأردن ما نسبته 26.3 في المئة من عدد اللاجئين.

قانوني: مروّجو ها «مجهولون»... ويمارسون «الاتجار بالبشر»
< أكد الاختصاصي القانوني تركي الرشيد، أن مثل الرسائل المتداولة حول تزويج بعض الفتيات السوريات، تندرج تحت قانون الاتجار بالبشر التي تعتبر مخالفة للأنظمة والقوانين المحليّة والدولية، معتبراً أنه لا تعدو كونها دعايات وهمية وسلوكيات ابتزاز.
وأوضح أن المواقع الإلكترونية بجميع أشكالها باتت من أسهل الوسائل لبث الدعايات الوهمية التي تصل أحياناً إلى الابتزاز من خلال قيام الأشخاص المستهدفين بتزويد بعض المنظمات أو الأشخاص بصورهم وأرقامهم، وبالتالي تبدأ عملية الابتزاز لكسب المال بأية طريقة، مشيراً إلى أن المحاكم أظهرت بعض الحقائق لهؤلاء الأشخاص الذين يعملون بشكل منظم، منوّهاً بأن بعض حالات الابتزاز تتم أحياناً بمظهر الأعمال الخيرية التي تدعو للتبرع وهي في حقيقتها غير مشروعة.
وأضاف: «مثل هذه الأساليب يمكن اعتبارها أنها شكل من أشكال الاتجار بالبشر، لذا لا بد من وضع حد لها وتفعيل إجراءات حازمة تجاهها لضمان عدم تفاقمها وانتشارها في مجتمعاتنا، فهناك منظمات مشبوهة تستغل حاجة بعض من يعانون سواء من ظروف الحروب أو غيرها، وبالتالي فإن من الضروري أن يحذر المجتمع من التعامل معهم».

الحياة AL HAYAT

أعضاء "شورى" يطالبون "التحقيق والادعاء العام" بتعيين محققات للرقابة على سجون النساء

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 ربيع اول 1436هـ - 20 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
شكك أعضاء مجلس الشورى السعودي في أداء هيئة التحقيق والادعاء العام بسبب غياب المعلومات في تقريرها السنوي، ما دعاهم إلى طلب توثيق إجراءات التحقيق لنفي تهم الهيئات الحقوقية العالمية الموجهة للمملكة بانتهاك الحقوق والتعذيب وسوء المعاملة أثناء التحقيق، فيما اتهم أعضاء الهيئة بحرمان المتهمين من حقهم في توكيل المحامي، إضافة إلى ضعف الرقابة على السجون ودور التوقيف المكتظة.
ولم تكن المرة الأولى التي يشن فيها أعضاء الشورى انتقاداً لاذعاً لهيئة التحقيق والادعاء العام، إلا أن جلسة أمس (الإثنين)، شهدت مطالب صريحة بتوظيف محققات لأنه لا يوجد سوى 10 موظفات إداريات في الكادر الوظيفي للهيئة، الأمر الذي دعا الدكتورة أمل الشامان إلى أن تتساءل عمن يقوم بالجولات التفتيشية على سجون النساء ومدى تمتعهن بالحقوق التي كفلتها الأنظمة.
وطالب العضو اللواء عبدالله السعدون بأن تزور لجنة المجلس الإسلامية السجون لمعرفة سبب اكتظاظها، وجمع أصحاب السوابق مع حديثي الجرم في دور التوقيف، والتأكد من تنفيذ أحكام القضاء بسرعة، أو إجراءات التحقيق ونوعية الأسئلة التي يستطيع المحامي رفض إجابتها.
فيما شدد الدكتور عبدالله الجغيمان على حماية حقوق المتهمين، إذ لا يوجد في تقرير الهيئة ما يشير إلى ذلك، مضيفاً: «هناك شكاوى عدة حول حرمان المتهمين، خصوصاً في المراحل الأولى من إيجاد محام لهم»، الأمر الذي دعاه إلى المطالبة بمؤشرات أداء تبين جودة أداء وسلامة إجراءات التحقيق وكفاءة المحققين.
وقال الجغيمان والسعدون: «إن هيئة التحقيق أهم هيئة، لأنها ضمير الأمة والضامن لأن تأخذ العدالة مجراها، والوسيط بين المدعي والمدعى عليه، كما أنها مؤسسة وطنية ذات حساسية عالية تحتاج إلى إعادة النظر في طريقة أدائها، خصوصاً مع التطور التقني والتغير الاجتماعي الكبير في المملكة».
ووصف أعضاء الشورى جداول الإحصاءات في تقرير «التحقيق والادعاء» بـ«الصماء»، لأنها لا توضح آلية التفتيش والسلبيات المرصودة داخل السجون أو ماذا عملت الهيئة حيالها.

ولم ترق للعضو أمل الشامان توصية للجنة الإسلامية في المجلس دعت فيها إلى توثيق مهارات أعضاء الهيئة أثناء التدريب، وقالت إذا كانت هناك حاجة للتوثيق فيجب أن تكون لحفظ حقوق المتهمين للرجوع إليها وقت الحاجة، هذا التوثيق داعم كبير أمام الهيئات الحقوقية العالمية التي توجه الاتهامات للمملكة بانتهاك الحقوق والتعذيب وسوء المعاملة أثناء التحقيق.

وكررت العضوات مطالبهن بأن توظف خريجات أقسام القانون في الوظائف الشاغرة في هيئة التحقيق والادعاء العام، وأن يتم تعيينهن محققات، فيما دعا أعضاء إلى الاستفادة من مركز الدراسات والبحوث، لأن ما قامت به من بحوث ودراسات - بحسب تقرير الهيئة - 229 دراسة إجرائية ليس فيها بحوث علمية أصيلة.

ولم يكتف الأعضاء بنقد إحصاءات الهيئة بوصفها صماء، بل أكد الدكتور عبدالله الحربي أن الطريقة التي حسبت فيها معدلات القضايا غير صحيحة بل مضللة، وكرر أعضاء الشورى تساؤلاتهم عن الإجراءات التي اتخذتها الهيئة لمعالجة الخلل في السجون أو من سجن بغير حق مشروع، وماذا عملت الهيئة في معدلات الجرائم المرتفعة، عازين تساؤلاتهم لسبب غياب المعلومة بشكل كامل في تقرير الهيئة.

من جهة أخرى، دعا المجلس هيئة الطيران المدني إلى البدء في توظيف القوى العاملة النسائية بما يتناسب مع متطلبات وطبيعة العمل، وشدد المجلس على أن تتيح الهيئة الفرصة من خلال موقعها على شبكة الإنترنت للركاب ومستخدمي المطارات لإبداء شكواهم وتلقي الرد عليها خلال 15 يوماً من تاريخ تقديمها، كما أكد المجلس قراره السابق بدرس إنشاء عدد من المطارات المحلية في بعض المناطق.

الناصر يشجب حادثة «شارلي إيبدو».. ويتهم فرنسا باحتقار المسلمين

< شجب عضو مجلس الشورى عبدالله الناصر في مداخلة له أثناء نقاشات الشأن العام حادثة الاعتداء على الصحيفة الفرنسية شارلي إيبدو، بيد أنه استغرب إعادة نشر الصور المسيئة للرسول مرة أخرى، ما اعتبره استفزازاً للمسلمين وانتهاكاً لحرمة الأنبياء.

وأكد الناصر في حديث لـ«الحياة» صحة مداخلته في الشأن العام وقال: «ما يسمى بحرية الفكر في فرنسا غير صحيح، فرنسا أبعد ما تكون عن الإنسانية»، مشيراً إلى الجرائم التي قامت بها من قتل مليون جزائري وإحراق قبيلة كاملة في إحدى الجزر، وقتل 45 ألف شخص في يوم واحد.

وشدد الناصر على أن حادثة الصحيفة الفرنسية - التي قتل فيها 12 رساماً كاريكاتورياً إثر إعادة نشر رسوم مسيئة للرسول - بداية لحقبة تاريخية لمحاربة المسلمين ومضايقتهم في الغرب، «سترى في المستقبل أنه سيكون هناك اضطهاد تاريخي للمسلمين»، ولم ير رد فعل المسلمين حول الحادثة مبالغاً فيه، وعند سؤاله عن شهرة الصحيفة الفرنسية وارتفاع مبيعاتها نظراً لهذا الرد اعتبره تحدياً. وعلق الناصر على سؤال «الحياة» حول مشاركة السعودية في مسيرة التأبين وإرسال برقية عزاء للحكومة الفرنسية مباشرة بعد الحادثة قائلاً: «أنا أنكر العمل الإرهابي وما حدث نعتبره جريمة تاريخية، ولكن لماذا يهان المسلمون عن قصد وإصرار؟»، مشيراً إلى أن التشريع الفرنسي يشجب كل أنواع الاعتداء والظلم، ومنصوص على ذلك في قانونهم. واعتبر أن ما حدث احتقار من الحكومة الفرنسية للمسلمين، في حين أن بابا الفاتيكان يرفض مثل هذا التعدي الأخلاقي وله مقولة شهيرة «من شتم أمي لكمته»، فما بالك بمن يشتم الرسول الذي يعتبر رمزاً للمسلمين، وقال إن الرسالة التي يريد إيصالها من هذا الشجب هي أن يصدر مجلس الشورى بياناً يدين عملية الحادثة ويستنكر نشر الصور المسيئة مرة أخرى وإثارة الفتن. وعن المسيرة التي شارك فيها زعماء العالم ومن ضمنهم السفير السعودي لدى فرنسا، علق الناصر: «لماذا لا تقام مسيرات للظلم والإبادة في سورية والعراق وغزة؟ العدالة أصبحت مفقودة واستفزاز المسلمين بات بشكل سافر وعلني»، وشدد على أن المسلمين يرفضون هذا الاستفزاز والظلم والكراهية، مع تأكيده على شجب الإرهاب بجميع أشكاله وألوانه، إلا أنه اعتبر ما حدث ليس حرية تعبير، وختم حديثه: «نؤمن بمجتمع إنساني متحاب بصرف النظر عن ديانته ومعتقده، ولكننا لا نقبل أن يهان المسلمون بهذا الشكل».

"الجوازات": "بصمة المقيمات" بعد 70 يوماً... وفقدان "الأصابع" لا يعفي من تطبيقها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 ربيع اول 1436هـ - 30 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - أحمد الجروان

كشفت المديرية العامة للجوازات أن بصمة المقيمات ستصبح إجبارية مطلع نيسان (أبريل) المقبل، مشيرة إلى أنه سيتم ربط تجديد الإقامة ببصمة الأصابع العشر والوجه، مؤكدة أن فقدان أحد الأصابع أو اليدين لن يعيق من عملية إجراء البصمة من خلال الأصابع الأخرى، منوّهاً بأن بوابة «أبشر» أسهمت في تسجيل انخفاضاً واضحاً في عدد المراجعين لفروع الجوازات في مختلف مناطق المملكة.

وقال المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات المقدم أحمد اللحيدان في حديث لـ«الحياة»: «أن الجوازات ستبدأ بتفعيل بصمة المقيمات بعد نحو ثلاثة أشهر، وذلك بعد تطبيقها مسبقاً على المقيمين، إذ ستكون بصمة الأصابع والوجه إلزامية لإتمام عملية تجديد الإقامات، كما أن البصمة تُفرض على المرافق المسجّل في إقامة ولي أمره، فمن بلغ سن الـ 15 عاماً، يجب أن يسجل بصمته لدى أقرب فرع للجوازات، حتى يتمكن ولي الأمر من الاستفادة من الخدمات المقدمة من خلال بوابة (أبشر)»، مبيّناً أن خدمة التجديد للمقيمات تعد إحدى الخدمات التي تُقدّم عبر البوابة الإلكترونية.

وأوضح أن المديرية العامة للجوازات حددت 35 موقعاً لمسح البصمة للنساء في 13 منطقة إدارية، مع اشتراط إحضار أصل الإقامة والجواز لتسجيل البصمة، مؤكداً أن فقدان أحد الأصابع أو اليد كاملة لا يعفي من إجراء البصمة لباقي الأصابع أو اليد الأخرى، لافتاً إلى أن بصمة العين تؤخذ ممن صدر بحقهم حكم بالإبعاد عن المملكة أو من تثبت مخالفتهم لأنظمة الإقامة والعمل.

وأفاد اللحيدان بأن الخدمات الإلكترونية أسهمت في تخفيف الضغط على فروع الجوازات في المناطق كافة، موضّحاً أن 70 في المئة من المراجعين ينفذون خدماتهم عبر بوابة «أبشر»، وأن الخدمات المدرجة على البوابة الإلكترونية توفر الوقت والجهد على طالبي الخدمة بدلاً من استغراق كثير من الوقت لإنجاز بعض المهمات ذات العلاقة بالجوازات.

وكان المدير العام للجوازات اللواء سليمان اليحيى أطلق في مطلع هذا العام خدمة تعديل رقم جواز المقيم، وذلك ضمن مجموعة من الخدمات التي تستهدف سرعة العمل وإنجازه وفق إلية إلكترونية تمتاز بسهولتها ومرونتها، من دون الحاجة إلى المراجعة التقليدية. وأوضح المتحدث الرسمي للجوازات المقدم أحمد اللحيدان عبر بيان صحافي، أن تقديم هذه الخدمة يأتي استكمالاً لخدمة إصدار الإقامة، إذ ستتيح للمستفيد إمكان إصدار الإقامة لأحد العاملين القادمين حديثاً للعمل لديه، الذي لم يتمكن من إصدار الإقامة له بشكل إلكتروني، بسبب وجود رقم جواز العامل مسبقاً في النظام الآلي.

وأشار إلى أن تنفيذ هذه الخطوة وإتاحتها بشكل إلكتروني عبر خدمات الجوازات الإلكترونية (أبشر)، سيغني المستفيد عن مراجعة إدارات الجوازات لطلب تعديل رقم جواز المقيم المسجل مسبقاً في النظام الآلي، وسيتمكن وعبر حسابه الإلكتروني في «أبشر» من إرسال صورة من جواز سفر العامل، تحوي صفحة تأشيرة الدخول وصفحة معلومات الجواز والصفحة المتضمنة ختم الدخول عبر نظام الرسائل الإلكترونية، مبيناً أنه سيتم استقبال الطلب وتنفيذه من الجهة المختصة بالجوازات، ومن ثم إشعار المستفيد بذلك، ليتمكن من إكمال إجراءات إصدار الإقامة إلكترونياً من دون الحاجة إلى مراجعة إدارات الجوازات، مبيّناً أن المديرية العامة للجوازات، بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني، ومتابعة وزارة الداخلية، تسعى لتحقيق هدفها المتمثل بأن تكون إداراتها بلا مراجعين، وذلك بتقديم جميع خدماتها ولمختلف فئات المجتمع بشكل إلكتروني كامل.

الحياة
AL HAYAT

"التربية": برامج علمية تستهدف الحد من العنف بين الطلاب

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 ربيع اول 1436هـ - 20 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - سعدون الهزاع

أكدت وزارة التربية والتعليم بدءها العمل جدياً على مجموعة من البرامج التي تستهدف مشكلة العنف بين الأقران، معتبرة أنها باتت تشكّل خطراً على سلوكيات على طلاب العام من أطفال ومراهقين، مبيّنة بأن حالات العنف البدني والنفسي التي تتم ممارستها داخل المدارس تتطلّب وضع حد، كونها تؤثر في العملية التعليمية والتربوية.

وأوضحت «التربية» أن الشراكة بينها وبين اللجنة الوطنية للطفولة وبرنامج الأمان الأسري الوطني وبرنامج الأمم المتحدة للأمومة والطفولة «اليونيسيف»، إضافة إلى الشراكة مع إدارة التوجيه والإرشاد وإدارة التدريب والابتعاث في وزارة التربية والتعليم، تهدف إلى وضع البرامج اللازمة التي تسهم في القضاء على ظاهرة «التنمّر»، منوّهة بأنها انطلاقاً من استشعارها لمسؤوليتها ومدى حجم المشكلة وما لها من تأثير سلبي من الناحية النفسية والسلوكية على الطلاب والطالبات في التعليم العام، قامت بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لوضع الحلول اللازمة.

من جانبها، أوضحت الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة الدكتورة وفاء الصالح، أن مشروع مناهضة العنف بين الأقران يأتي بموافقة وزير التربية والتعليم رئيس اللجنة الوطنية للطفولة الأمير خالد الفيصل، مشيرةً إلى أن هذه الخطوة من شأنها الإسهام في تحقيق الحماية المناسبة لطلاب وطالبات التعليم العام من أشكال السلوك السلبي كافة.

وأضافت في حديثها لـ«الحياة»: «إن وزارة التربية والتعليم ومن خلال اللوائح التربوية التي تعنى بالسلوكيات لدى الطلاب والطالبات تعمل على الحد من ظاهرة التنمر ومعالجتها وفق أسس تربوية وعلمية سليمة، ويعد المشروع الوطني للوقاية من ظاهرة (التنمر) بين الأقران في مدارس التعليم العام الذي تعمل عليه اللجنة الوطنية للطفولة بمشاركة برنامج الأمان الأسري وبرنامج الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسيف) عاملاً مساهماً في وضع مجموعة من البرامج التي تتناسب مع مثل هذه الحالات، التي تحقق التوعية اللازمة، كما أن مشاركة إدارة التدريب والابتعاث وإدارة التوجيه والإرشاد تأتي في شكل جهات تنفيذية للمشروع».

وكشفت أن المشروع الوطني للوقاية من ظاهرة «التنمر» بين الأقران في مدارس التعليم العام استهدف عمل دراسة بحثية في الميدان التربوي لمعرفة مدى انتشار الظاهر في السعودية، وتحديد أنواع «التنمر» واستكشاف أسبابه والتعرف على الإجراءات التي تتخذها المدارس تجاهه، واستكشاف إدراك وتوجهات أولياء الأمور والخروج بإحصاءات ونتائج عن مدى انتشاره وتأثيره في الأطفال والمراهقين، مبينة أنه يتم حالياً العمل على إعداد أدلة تدريبية للتعامل مع «التنمر» في المدارس، وتطوير مواد تربوية حوله وآثاره الضارة في ضوء الخبرات العلمية.

وأفادت الصالح بأن المشروع يستهدف إعداد الأنشطة التدريبية وحقائب تدريبية للمرشدين الطلابيين، وتولي مهمة تدريب المدربين المركزيين على مستوى إدارات التربية والتعليم، وأخرى لمنسوبي المدارس من معلمين ومديرين ووكلاء ومساعدين، مضيفة: «يشمل المشروع حقائب موجهة للأطفال والمراهقين من الجنسين في مختلف المراحل الدراسية، وذلك لرفع الوعي بهذه المشكلة وطرق التعامل معها، إضافة إلى إعداد نماذج وأنشطة مدرسية لإشراك أولياء الأمور في التصدي لهذه المشكلة».

الحياة
AL HAYAT

ولي العهد يرأس جلسة مجلس الوزراء

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 ربيع اول 1436هـ - 20 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
رأس ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر اليوم (الإثنين)، في قصر اليمامة في مدينة الرياض.
وفي بداية الجلسة، جدد ولي العهد الشكر والامتنان لأصحاب الجلالة والسمو والفخامة، قادة وزعماء الدول الشقيقة والصديقة، والشعب السعودي الكريم، على سؤالهم واطمئنانهم المستمرين على صحة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.
بعد ذلك أطلع الأمير سلمان المجلس على فحوى رسالة فخامة رئيسة جمهورية أفريقيا الوسطى كاثرين سامبا بانازا إلى خادم الحرمين، وعلى نتائج استقبال سموه لرئيس الوزراء في جمهورية باكستان الإسلامية نواز شريف، ووفد أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، وما تم خلالهما من استعراض لأوجه التعاون الثنائي بين المملكة وبين جمهورية باكستان الإسلامية والولايات المتحدة.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز الخضيري في بيانه لـ "وكالة الأنباء السعودية"، عقب الجلسة، أن "مجلس الوزراء نوه بجائزة خادم الحرمين الشريفين العالمية للترجمة، التي أقيمت حفلة تسليمها للفائزين بها في دورتها السابعة في مقر منظمة الأمم المتحدة في جنيف الخميس الماضي، بحضور ثقافي عربي ودولي كبير، يعكس أهميتها الحضارية والثقافية والعلمية في تحقيق التواصل بين شعوب العالم".
وذكر أن "المجلس تطرق إلى عدد من النشاطات الثقافية والتراثية التي شهدتها المملكة هذا الأسبوع، ومنها افتتاح سوق عكاظ في دورته الثامنة في محافظة الطائف، ومهرجان جدة التاريخية الثاني، مؤكداً ما لهذين الحدثين الثقافيين من أثر كبير في النهضة الثقافية والعلمية والأدبية التي تعيشها المملكة، فضلاً عن تذكيرهما بقصة إرث إنساني، ثقافي، وتراثي عظيم".
وأشار الخضيري إلى أن المجلس رحب بالقرارات الصادرة عن مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في دورته الـ 19 التي اختتمت في الرياض الثلثاء الماضي، "مؤكداً أهمية الدور الذي يؤديه المؤتمر في النهضة الثقافية والإبداعية العربية".
وقال إن مجلس الوزراء "عبّر عن ارتياحه لتكثيف الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سورية جهودها الإغاثية لتخفيف معاناة الأشقاء السوريين اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا، ومساعدتهم للتخفيف من آثار البرد القارس الذي حل في المنطقة".
وبيّن الخضيري أن مجلس الوزراء بعد أن استمع إلى جملة من التقارير عن تطور الأحداث في المنطقة والعالم، رحّب بالقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، في اجتماعه الذي عقد الخميس الماضي في القاهرة، ومنها تكثيف الاتصالات والمشاورات لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح مشروع قرار عربي جديد أمام مجلس الأمن الدولي خاص بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنجاز التسوية النهائية للاحتلال، واستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في المجلس والمجموعات الإقليمية، والتمسك بمبادرة السلام العربية التي طرحها خادم الحرمين الشريفين وأقرتها القمة العربية في بيروت 2002، والتأكيد على أنها الحل الأمثل لتحقيق السلام.
وذكر أن "مجلس الوزراء أشار إلى تأكيد المملكة في كلمتها أمام مجلس الأمن الأسبوع الماضي، حول بند الحالة في الشرق الأوسط، من أنها تعدّ القضية الفلسطينية قضيتها الأولى، ولن تتهاون في تقديم المساندة للإخوة الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال، عبر مختلف وسائل العمل السياسي، والجهد القانوني، والدعم الاقتصادي".
وأفاد الخضيري بأنه "بناء على التوجيه السامي الكريم، اطلع مجلس الوزراء، خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 28-3-1436هـ، على عدد من الموضوعات، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت

إليه كل من هيئة الخبراء في مجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها، وانتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (119 / 63) وتاريخ 1436/1/4هـ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا للتعاون في مجال السياحة، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 1435/4/16هـ. وأعد مرسوم ملكي بذلك.

ثانياً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض رئيس الهيئة العامة للطيران المدني ـ أو من ينيبه ـ بما يلي:

1ـ التباحث مع الجانب السنغالي في شأن تعديل الاتفاقية الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية السنغال لإنشاء وتشغيل خدمات خطوط جوية دولية منتظمة بين إقليميهما وإلى ما وراءهما، الموافق عليها بالمرسوم الملكي رقم (م / 21) وتاريخ 1386/6/21هـ.

2ـ التباحث مع السلطات المختصة في جمهورية السودان في شأن تعديل الاتفاق الجوي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية السودان، الموافق عليها بالمرسوم الملكي رقم (م / 7) وتاريخ 1394/3/22هـ.

وذلك بإضافة مواد تتعلق بتعيين الخطوط الجوية الناقلة ومعايير السلامة الجوية، وأي تعديل آخر تراه الهيئة، والتوقيع على التعديل، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

ثالثاً:

وافق مجلس الوزراء على تمديد العمل بالفقرتين (7) و (8) من قواعد وإجراءات معالجة التأخير في تنفيذ المشاريع الحكومية، الموافق عليها بقرار مجلس الوزراء رقم (155) وتاريخ 1429/6/5هـ، وذلك لمدة ثلاث سنوات أخرى.

رابعاً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير العمل ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع نظرائه في الدول التي تُستقدم منها العمالة لإعداد مشروعات اتفاقات ثنائية في مجال توظيف العمالة بين وزارة العمل في المملكة العربية السعودية ونظيراتها في تلك الدول، والتوقيع عليها، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الخدمة المدنية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الكندي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال الخدمة المدنية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة كندا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادساً:

وافق مجلس الوزراء على تعيينات على وظيفتي (سفير) و (وزير مفوض) والمرتبة الرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

1 ـ تعيين عيد بن محمد بن علي الثقفي على وظيفة (سفير) في وزارة الخارجية.

2 ـ تعيين إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن بيشان على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية.

3 ـ تعيين عبدالله بن فهد بن علي القحطاني على وظيفة (وزير مفوض) في وزارة الخارجية.

4 ـ تعيين عبدالله بن سليمان بن محمد بن مبارك على وظيفة (وكيل الإمارة المساعد لشؤون الحقوق) بالمرتبة الرابعة عشرة في إمارة منطقة الرياض.

5 ـ تعيين منور بن عايض بن دغيمان الميموني على وظيفة (مدير عام تقنية المعلومات) بالمرتبة الرابعة عشرة في هيئة التحقيق والادعاء العام.

6 ـ تعيين جمال بن عبدالله بن محمد العجاجي على وظيفة (مستشار اقتصادي) بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة المالية.

7 ـ تعيين مشعان بن مرزوق بن عواض المطيري على وظيفة (مدير عام فرع المنطقة الشرقية) بالمرتبة الرابعة عشرة في الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

واطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وديوان المظالم، عن عامين ماليين سابقين، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيهما، ووجه حيالهما بما رآه.

هذا، وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج هذه الجلسة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه".

أمير عسير يوجه بالوقوف على حالة مواطن في بلدة المشباح

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 ربيع اول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1014673

الرياض - أسمهان الغامدي
تعمل وزارة العمل على توفير بيئة عمل آمنة للعاملات في القطاع الخاص وذلك من خلال مشروع مسودة لائحة تنظيمية لتطوير اخلاقيات العمل في منشآت القطاع الخاص تحد من الممارسات السلوكية الخاطئة، حيث إن اللائحة خصصت فصلاً كاملاً عن أخلاقيات العمل وكيفية تعامل الجميع سواء رجلا لرجل أو رجلا لامرأة أو امرأة لامرأة، كما أن اللائحة ستعنى بتنظيم كل ما يتعلق ببيئة العمل سواء مكانية أو أخلاقية وسلوكية، فتم وضع الاشتراطات والضوابط بأن تكون هناك خصوصية واستقلالية
أبلغ هذا "الرياض" وكيل وزارة العمل المساعد للبرامج الخاصة، الدكتور فهد بن سليمان التخيفي، وزاد أن الوزارة تعمل على تطوير بيئة العمل التي تعمل بها المرأة وكيفية تحسين بيئة المكان وبيئة السلوك، ونفى أن يكون عمل المرأة في القطاع الخاص مقتصراً على عملها في المستلزمات النسائية، فإستراتيجية التوظيف
عمل المرأة في القطاع الخاص غير مقتصر على محلات المستلزمات النسائية
خمسة أشهر تفصل عن رفع تقارير الإنجاز في استراتيجية التوظيف لمجلس الوزراء
السعودية تعمل على توسيع عمل المرأة الراغبة في العمل، فدخلت المرأة المصانع وقطاع التجزئة كمديرة معرض أو مشرفة أو بائعة إلى جانب استقطاب الشركات الكبرى للكوادر النسائية بعد أن كان عمل المرأة سابقا محصور في الصحة والتعليم.
وأكد د.التخيفي أن العمل بعد خمسة أشهر من الآن سترفع تقرير لمجلس الوزراء فيما يتعلق بما أنجز في استراتيجية التوظيف السعودية وتحديدا مطلع شهر شعبان، في المدى المتوسط، فالاستراتيجية تم إقرارها من مجلس الوزراء عام 1430ه، وصدر فيها أمر ملكي بأن تنفذ كل الجهات الحكومية ما يخصها في استراتيجية التوظيف السعودية، وتلعب وزارة العمل فيها دورين مزدوجين، فهناك سياسات وآليات في الاستراتيجية مناطة بوزارة العمل، إلى جانب دور الوزارة في تبليغ الجهات ومتابعتها في تنفيذ الأدوار المنوطة بها
وقال د.التخيفي: إلى اليوم نفذنا 22 زيارة في الجهات الحكومية، والعمل جار على زيارات كل الجهات الحكومية بهدف ابراز ما تم إنجازه في الاستراتيجية والاتفاق على الادوار التي ممكن ان تلعبها الوزارة من جهة والجهات الحكومية من جهة اخرى لتنفيذ ومتابعة ما يخصها من سياسات وآليات استراتيجية التوظيف السعودية.
وزاد وكيل وزارة العمل المساعد أن الاستراتيجية عنت في سياستها بالتوسع في توظيف المواطنات الراغبات في العمل، وقد دعمت تلك الاستراتيجية عدداً من الأوامر الملكية والقرارات الوزارية، إلى جانب برامج رصد فرص العمل التي ممكن أن يشغلها سعوديون وسعوديات، في كل المجالات والجهات.
وأضاف د.التخيفي أنه تم عقد ورشة عمل أولى قبل سبعة أشهر، لاستعراض المنهجية والآلية التي تنتهجها وزارة العمل في قضية المتابعة مع الجهات وتقويم الاستراتيجية
كما عقدت ورشة عمل ثانية ورصدت بها توصيات من الجهات الحكومية تركز على أن تقوم وزارة العمل والفريق المعني بتنفيذ الاستراتيجية بزيارة الجهات الحكومية في مقرها لمناقشة السياسات والآليات المناطة بهم ومنهجية العمل، وكيفية النماذج التي سيتم فيها تجميع المعلومات، وكيفية عمل حوكمة إدارية وفنية وأيضاً مالية بما يتعلق بهذه الاستراتيجية.

رصدت بواسطة 20 فريقاً للحماية في المستشفيات

صحة عسير ترصد 162 حالة عنف أسري بالمنطقة العام الماضي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 ربيع اول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1014654

أبها - مريم الجابر

كشف الناطق الإعلامي بصحة عسير الأستاذ/ سعيد بن عبدالله النقير بأن ادارة الصحة النفسية والاجتماعية بالمديرية العامة للشؤون الصحية بعسير رصدت خلال العام الماضي 1435ه 162 حالة عنف اسري تم تسجيلها بمستشفيات المنطقة مشيراً بأنه تم اتخاذ التدابير الإجرائية اتجاهها مع تقديم الرعاية الطبية والوقائية إلى جانب التواصل مع الجهات المتخصصة في هذا الشأن.

وبين النقير بأن رصد هذه الحالات توزعت على مستشفيات عسير حيث سجل مستشفى عسير المركزي 73 حالة وفي خميس مشيط 36 حالة والنماص 17 حالة وخميس مشيط للولادة والأطفال 15 حالة وبقية الحالات توزعت على باقي المستشفيات الأخرى.

وصنف النقير عدد الحالات إلى 145 حالة للسعوديين منها 120 حالة إناث فيما بلغ عدد الحالات من غير السعوديين 17 حالة منها 15 من الإناث.

وتابع النقير بأن هذه الحالات صنفت من الجانب الاجتماعي 92 من المتزوجات بنسبة 57% و34 حالة طفل بنسبة 21% من إجمالي هذه الحالات وصنف 33 حالة من غير المتزوجين.

ولفت النقير بأن مصدر العنف من الأزواج كان بنسبة 54% لعدد من الحالات تصل 88 حالة فيما بلغ نسبة وقوع العنف من الأب 22 بنسبة 14% ومن الأخ بعدد 10 حالات بنسبة 6%.

وتابع النقير بأن طريقة اكتشاف الحالات المعنفة بلغت 64 حالة عن طريق الشرطة أما الحالات الواردة للمستشفيات 45 حالة حيث يتم الإفصاح عنها عن طريق المريض شخصياً وقد اكتشف الفريق الطبي المعالج لهذه الحالات 31 حالة من كامل الحالات وقد صنفت حالات الاعتداء الجسدي بنسبة 74% فيما سجل 11 حالة تحت الإهمال و18 حالة إيذاء نفس و3 حالات للتلفظ والتأنيب.

ومن جهته ذكر مدير ادارة الصحة النفسية والاجتماعية بالمديرية الأستاذ محمد بن زاهر الأسمري أن ادارتهم تقوم برصد الحالات وتسجيلها في بيانات رسمية ويتم إرسالها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ولجنة الحماية الاجتماعية مباشرة من لجان الحماية بالمستشفيات لمتابعة الحالات بصفة مستمرة وإزالة آثار هذا العنف مشيرا إلى وجود فريق للحماية من العنف والإيذاء بصحة عسير مما يؤكد اهتمام وزارة الصحة بمكافحة ظاهرة العنف الأسري وفق إجراءات نظامية فاعلة ومنها التعامل مع حالات العنف والإيذاء بالمنشآت الصحية، وبموجب هذا النظام تم تشكيل فريق من المختصين أشرف على إنشاء لجان للحماية من العنف في كل المستشفيات التابعة لصحة عسير، حيث يوجد (20) لجنة للحماية في مستشفيات المنطقة.

ضمن أكثر من 20 توصية قدمها الأعضاء على تقريرها السنوي..
والمجلس يحسمها اليوم
شوري يطالب "الشؤون الاجتماعية" بالدعم التكميلي لمن دخله الشهري دون 3 آلاف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 ربيع اول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1014680

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

يحسم مجلس الشورى في جلسته التي سيعقدها اليوم الثلاثاء التوصيات الإضافية التي رفضتها لجنة الشؤون الأسرة والشباب لعدد من الأعضاء على تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث يستمع للتوصيات من أصحابها ثم يصوت على ملاءمة مناقشتها فإن فازت بأغلبية ينتقل فور الانتهاء من المناقشة للتصويت عليها كقرار.

وجاءت أبرز تلك التوصيات الإضافية للعضو عبدالرحمن العطوي الذي طالب بتقديم الدعم التكميلي لكل مواطن يقل دخله الشهري عن 3000 آلاف ريال حتى وإن كان مشمولاً بمعاشات التقاعد ومساعدات الضمان، وتوصية لرئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية ناصر الشهراني الذي اقترح على الشؤون الاجتماعية إنشاء مراكز متخصصة لإيواء ضحايا جرائم الإتجار بالأشخاص، وأكد عدم وجود مثل هذه المراكز رغم ما نص عليه نظام مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص في مادته الخامسة عشرة من إيواء الضحية أحد المراكز المتخصصة، وأيضاً تفادي الوضع القائم المتمثل بإيداع الضحايا في أماكن غير مناسبة وحاجة الضحايا لرعاية متخصصة.

د.الشهراني يقترح إنشاء مراكز متخصصة لإيواء ضحايا جرائم الاتجار بالأشخاص

د.نصيف يشدد على إنشاء مصانع أعلاف بفروع الصوامع في المناطق الغنية بالثروة الحيوانية

ومن تلك التوصيات التي سيقدمها أصحابها اليوم الثلاثاء، المطالبة بالتنسيق بين الشؤون الاجتماعية والجهات ذات العلاقة للإسراع في إشغال الوظائف الشاغرة لديها لاستثمار الموارد البشرية الوطنية وإيجاد فرص عمل مناسبة لها، وهي التوصية المقدمة من العضو الجوهرة أبوبشيت التي أشارت إلى وجود 3150 وظيفة شاغرة لدى الوزارة معطلة وشددت على تعزيز المراكز التابعة للشؤون الاجتماعية بالكوادر الوطنية.

ومن التوصيات التي قدمت ضمن أكثر من 20 توصية على التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 1435/1436، الدعوة إلى السماح للجمعيات الخيرية بإعادة فتح المراكز الإعلامية وجمع التبرعات في المستشفيات والأسواق المركزية وفق ضوابط محددة، وهي للعضو عساف ابوثنين، وتوصية أخرى للعضو عبدالله العتيبي طالب فيها التنسيق مع التعليم العالي لتنفيذ برامج متخصصة في مجال التأهيل الطبي والتمريض لتوفير ماتحتاجه الشؤون الاجتماعية من الكوادر الوطنية المؤهلة لرعاية وتأهيل المعوقين، مشدداً على ضرورة وجود متخصصين في العلاج الوظيفي والطبيعي والاطراف الصناعية، ومشيراً إلى وجو أقسام بالجامعات السعودية يمكن التنسيق معها لتحقيق ذلك.

د.العتيبي يدعو إلى تنفيذ برامج متخصصة في مجال التأهيل الطبي والتمريض لرعاية المعوقين

وفي توصية إضافية على تقرير الشؤون الاجتماعية دعا رئيس اللجنة الأمنية سعود السبيعي إلى إعداد الوزارة لدراسة للمشاكل الاجتماعية مثل العنف الأسري والطلاق والعنوسة والمخدرات وانحراف الأحداث وغيرها بطريقة علمية يقوم بها المتخصصون في أقسام الجامعات، وإظهار نتائج هذه الدراسات في تقرير الوزارة السنوي.

من ناحية أخرى وغير بعيدة من التوصيات الإضافية تبنت لجنة المياه توصية للعضو مشعل السلمي على تقرير صوامع الغلال وطالبت المؤسسة بتوفير دقيق خال من الجلوتين للمصابين بمرض حساسية القمح(السيلياك). ورفضت اللجنة

حقوق الإنسان في الصحافة

توصية للعضو عبدالله نصيف، عارض سحبها وتمسك بطلب تقديمها للمجلس لتكون كلمة الفصل في قبولها أورفضها للتصويت، ونصت على «ضرورة إنشاء مصانع أعلاف بفروع المؤسسة العامة للصوامع في المناطق الغنية بثرواتها الحيوانية»، وأوضح نصيف في مبرراته بأن هناك توجهاً لإيقاف زراعة البرسيم لترشيد استهلاك المياه كما أن على المؤسسة توفير أعلاف تنافس أسعار الشعير المستورد.

"التقاعد": سنوات الدراسة بالمعاهد العسكرية "غير محسوبة"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 ربيع اول 1436هـ - 20 يناير 2015م
اضغط هنا

المدينة - جدة
قالت المؤسسة العامة للتقاعد على لسان متحدثها الرسمي فهد بن عبدالله الصالح: إن مدة الدراسة في المعاهد العسكرية «غير محسوبة» ضمن الخدمة عند التقاعد، مؤكدة أن مدة الدراسة في الكليات العسكرية الجامعية التي لا تقل عن 3 سنوات هي التي تحتسب في الخدمة لأغراض التقاعد. وأشار إلى أن ما نشر نقلا عن الحساب الرسمي للمؤسسة على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أمر غير صحيح، وأن ما تم نشره على حساب المؤسسة في «تويتر» لم يذكر المعاهد العسكرية، حيث إن ما ذكر في الحساب بتاريخ 1436/3/9هـ هو (مدة الدراسة في الكليات العسكرية الجامعية، التي لا تقل عن ثلاث سنوات تحتسب في الخدمة لأغراض التقاعد).

حث "الطيران المدني" على البدء بتوظيف النساء

"انتهاك الخصوصية" يسقط توصية كاميرات المراقبة المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150120/Con20150120748271.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
رفض مجلس الشورى مقترحا يطالب بتركيب كاميرات على المنازل بهدف حمايتها من خلال الترخيص لمؤسسات وشركات الحراسة الأمنية المدنية الخاصة بتقديم خدمة الحراسة الأمنية لمنازل المواطنين والمقيمين بتقنية النظام الإلكتروني الرقمي، حيث رأى أعضاء في المجلس أن هذه الخدمة ستؤدي إلى انتهاك خصوصية المواطنين وحرمة المساكن بغير وجه حق.
وقالوا إن جوانبها السلبية أكثر من إيجابياتها، مشيرين إلى أن إسناد ذلك لشركات خاصة، أمر خطير، حيث انتشرت في اليوتيوب بين الحين والآخر مقاطع انتهكت بها خصوصيات الناس بسبب كاميرا في مركز تجاري أو منشأة ولم يتوصلوا للناشر رغم التحقيقات المكثفة، فكيف يتم ذلك في منازل أسر لها حرمات، غير أنهم رأوا أنه لا يوجد ما يمنع من يرغب بذلك في الاستعانة بكاميرات خاصة وربطها بهاتفه المحمول أو جهازه الشخصي، وذكروا أنه من باب أولى أن تكون كاميرات المراقبة في المباني الحكومية والمدارس والمنشآت الكبرى قبل إلزام المنازل بها.
وأجمع أغلب الأعضاء على عدم الموافقة على المقترح المقدم من عضو المجلس الدكتور مفلح الرشيدي بإضافة مادة جديدة مكررة للمادة الثانية من نظام الحراسة الأمنية المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 24 وتاريخ 1426/7/8هـ ، استناداً

إلى المادة 23 من نظام مجلس الشورى. جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون الأمنية الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعود السبيعي.
من جهة ثانية وافق المجلس في جلسته أمس على طلب استثناء (شركة العين العزيزية للاستثمار) من شرط تعدد الشركاء، وذلك بعد أن ناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن الموضوع الذي تلاه نائب رئيس اللجنة الدكتور فهد العنزي.
كما استمع المجلس لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء واستفسارات أثناء مناقشة التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي 1435/1434هـ في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة الدكتور جبريل العريشي.
ودعا المجلس الهيئة للبدء في توظيف القوى العاملة النسائية بما يتناسب مع متطلبات وطبيعة العمل وتنفيذاً للتوجيهات السامية في هذا الخصوص، وشدد المجلس في قراره على أن تتيح الهيئة الفرصة من خلال موقعها على شبكة الإنترنت للركاب ومستخدمي المطارات لإبداء مقترحاتهم وشكاواهم وتلقي الرد عليها خلال 15يوماً من تاريخ تقديم الشكوى، وجدد المجلس التأكيد على قراره رقم 67/88 وتاريخ 1427/1/21هـ ونصه «دراسة إنشاء عدد من المطارات المحلية في بعض مناطق المملكة في ضوء دراسة شاملة ومتوازنة بين المناطق».

المراكز الصحية .. إمكانيات متواضعة وتخصصات غائبة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150120/Con20150120748298.htm

عبد المجيد الدويني (المدينة المنورة) إبراهيم الأكلبي، عبدالله سيف (بيشة) خالد آل مريح (أبها)
على الرغم من أن مراكز الرعاية الصحية الأولية تعتبر خط الدفاع الأول عن الأمراض المختلفة باعتبارها الأقرب للمريض، إلا أنها لا تزال تعاني من القصور وضعف الإمكانات، فضلا عن عدم ثقة المراجعين بها، كما أن المستأجرة أصبحت تضيق بمراجعيها، وهذا هو حال معظم مراكز الرعاية الصحية الأولية المنتشرة في كافة المحافظات والمراكز.
(عكاظ) قامت بجولة ميدانية على عدد من مراكز الرعاية الصحية الأولية، ورصدت بعض الملاحظات عليها، منها أن بيئة العمل فيها لا تزال دون المطلوب، فضلا عن ضعف التجهيزات وعدم توفر الكوادر الطبية المؤهلة وقلة إقبال الأطباء السعوديين للعمل فيها وعدم توفر بعض التخصصات الرئيسية.
في جنوب بيشة لا تزال المراكز الصحية في قرى صمخ والحفيرة والخضراء تعاني من نقص حاد في الكوادر الطبية والخدمات المساندة، بالإضافة إلى تعثر بعض المشاريع، حيث يشير المواطن عبيد علي الحنيفي من أهالي مركز صمخ إلى أن المركز الصحي بصمخ يحتاج إلى إعادة قسم الطوارئ وتشغيله على مدار الساعة، ودعمه بكوادر طبية وإدارية في جميع التخصصات لخدمة سكان المركز البالغ عددهم نحو 11 ألف نسمة، فضلا عن مباشرة إصابات الحوادث المرورية وتقديم العلاج للحالات الطارئة للمواطنين بالقرب من أماكن سكنهم وعدم السفر لطلب العلاج في مواقع أخرى بعيدة، لافتا إلى أن المركز الصحي لا تخدمه مستشفيات قريبة لتقديم الخدمات الإسعافية وأقرب مستشفى يوجد فيه قسم الطوارئ يبعد عن المركز نحو 90 كم.
من جانبه يقول سالم راشد القربي (من أهالي الحفيرة بمركز صمخ): «تم الانتهاء من بناء المركز الصحي الجديد في القرية منذ ثلاث سنوات وحتى الآن لم يتم تشغيله بحجة أن هناك بعض الخدمات لم تكتمل مثل السفلتة أمام المبنى»، مضيفا: «الأهالي متذمرون من المبنى المستأجر، في ظل تدني مستوى النظافة فيه، خاصة غرفة الضمادات ودورات المياه، بالإضافة إلى نقص بعض الكوادر الطبية»، مطالبا بسرعة تشغيل المبنى الحكومي الجديد ودعمه بكوادر طبية في جميع التخصصات.
سعيد محمد الحسيني (من أهالي الخضراء بمركز صمخ جنوب بيشة) أشار من جانبه الى معاناة الأهالي من نقص الخدمات الطبية في مركز صحي الخضراء، خاصة في أقسام الأسنان والأشعة والمختبر، وزاد في معاناتهم تعثر مشروع مبنى

المركز الصحي بالقرية منذ سنتين بعد انسحاب المقاول من المشروع، لافتا إلى أن الأهالي قدموا عدة شكاوى إلى مديرية الشؤون الصحية في بيشة حول تعثر المشروع ولم يتم استبدال المقاول بآخر لإنجاز المبنى الحكومي المتعثر.
إلى ذلك أوضح المتحدث الرسمي بصحة بيشة عبدالله سعيد الغامدي أن المركز الصحي بصمخ يقدم جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية حسب المعايير المنظمة لعمل المراكز وتتواجد الكوادر الطبية بشكل متوافق مع عدد السكان والمعايير، إضافة لوجود مركز مناوبة في صمخ يستمر في تقديم الخدمات العلاجية والإسعافية بعد انتهاء دوام المركز الصحي حتى منتصف الليل، وذلك في ظل وجود نظام استدعاء للحالات الطارئة وغرفة عمليات بإدارة الطوارئ بصحة بيشة تعمل على مدار الساعة.
وفي عسير يشير كل من علي عامر، خالد الشريف، ناصر الداحسي، عبدالله لاحق، عبدالعزيز روضان وعبدالله لجهر إلى أن بعض المراكز لا يوجد بها سوى طبيب عام فقط، ما يضاعف من معاناة المرضى فيضطرون إلى مراجعة مراكز خاصة أو الذهاب مباشرة إلى طوارئ المستشفيات الحكومية، ما يتسبب في إحداث حالة من الزحام ومضايقة المرضى من أصحاب الحالات الحرجة رغم ما يعانونه من طول فترة الانتظار.
وقالوا: يفترض في مراكز الرعاية الصحية الأولية أن تغني المراجع عن مراجعة المستشفى إلا في الحالات المتقدمة، ولهذا يجب أن يتوفر في مراكز الرعاية الأقسام الرئيسية، ومن أبرزها: الطب الباطني، الأطفال، النساء، والأسنان ولا يمكن لها أداء دورها بفاعلية ما لم تكن لها روافد تشمل المختبرات والأشعة، مضيفين أنه من النادر وجود طبيبة نساء، كما لا توجد مختبرات أو أشعة، وبالتالي فإن أغلب المراجعين يتجهون إلى طوارئ المستشفيات أو إلى المراكز الخاصة على اعتبار أن دور مراكز الرعاية الصحية أصبح محصورا في معالجة حالات البرد والإنفلونزا فقط، وما يبعث على الأسى أن عددا كبيرا من الحالات يتم تحويلها إلى المستشفيات وكان بالإمكان علاجها بالمراكز إلا أن ضعف الإمكانات يحول دون ذلك ومنها ما يتعلق بأمراض النساء والأطفال، وغالبا ما يطلب طبيب المركز من المريض إجراء فحوصات طبية في مختبرات المستشفيات من خلال تحويله إليها وذلك يتطلب وقتا ويرهق المريض، إذ يفترض أن تكون الخدمات في موقع واحد.
وخلصوا في أحاديثهم لـ(عكاظ) أن المريض مع مرور الوقت أصبح انطباعه عن هذه المراكز أنها تؤدي دورا روتينيا لا يفي باحتياجاته ومن ثم ضعفت ثقته بها وأصبح يتجه مباشرة إلى المراكز الخاصة مهما كلفه ذلك من نفقات.

المسعودي: يحق للمريض التمتع بأعلى معايير الجودة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150120/Con20150120748430.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)
أكد مدير شؤون المراكز الصحية والقطاعات بالعاصمة المقدسة الدكتور خالد المسعودي حرص وزارة الصحة على نشر مفهوم حقوق المريض.
وقال المسعودي في افتتاح فعاليات اليوم الخليجي التي انطلق تحت شعار «نهتم بكم»: إن حقوق المريض أصبحت من ضرورات أي قطاع صحي دولي يتسم بالمهنية والجودة، وتشمل حقوق المرضى وذويهم في المنشآت الصحية، ما يسهم في الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة لهم. مشيرا إلى أن من حق المريض الحصول على الرعاية الطبية المناسبة والتمتع بها بأعلى معايير الجودة الصحية.
وتشارك جميع المراكز الصحية التابعة لصحة العاصمة المقدسة في الفعاليات التي ينظمها قسم حقوق وعلاقات المرضى بإدارة الصحة العامة.

الاستفادة من خبرات المتقاعدين في العمل الاجتماعي:

دعم شهري للأسر الحاضنة في جدة ومكة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150120/Con20150120748438.htm

حسين هزازي (جدة)

وزارة الشؤون الاجتماعية تنفق ما يقارب 6 مليارات سنويا على المطلقات والأرامل والمعلقات عن طريق المساعدات المختلفة. وبلغ عدد حالات التوحد من الجنسين 120 ألف حالة، أما المعوقون فقد صدر نظام الدفاع عنهم وعن قضاياهم وتوفير علاج وأجهزة طبية لهم، فيما يدعو المختصون إلى الاستفادة من الطاقة العملية للمتقاعدين بنظام الدوام الجزئي أو المنزلي وإعطائهم رواتب رمزية على هذا المجهود الذي يقومون به في العمل الاجتماعي.

عن الفتيات اليتيمات ذكر مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي أن هناك عددا من البرامج المقدمة لهن منها التعليم ودورات في مهارات الزواج وتعليمهم العادات والتقاليد والطبخ إلى جانب دعم الأسر الحاضنة للفتيات بـ 3 آلاف ريال شهريا تحول إلى حساب رب الأسرة. كما تعمل الشؤون الاجتماعية على توظيفهن بعد التخرج، وهناك برامج الابتعاث لإكمال الدراسة ومنحهم مكافآت شهرية تصل إلى 1200 ريال شهريا لداخل المملكة و 2000 ريال شهريا للمبتعث إلى خارج المملكة، أما الأيتام فنقوم بإخضاعهم إلى دورات تعليمية ودورات في الصبر ومساعدتهم على إكمال دراستهم وتوفير سيارات خاصة لهم ومتابعتهم ومنحهم مبلغ 6 آلاف ريال عند الزواج.

وأشار آل طاوي إلى أن مجمل البرامج هي تأهيلية وتدريبية وتثقيفية وترفيهية وأخرى تعمل على استثمار وقت فراغهم وإعطائهم دورات في استثمار الوقت بدورات مختلفة في الثقة بالنفس والتعامل مع الآخرين. كما عملت الشؤون الاجتماعية على دراسة المشاكل التي تواجههم خلال حياتهم الزوجية.

وطبقا لمصادر في الشؤون الاجتماعية بلغ عدد دور الأيتام 11 دارا بما فيها دور الحضانة ودور التربية وأخرى نموذجية لتتبع حالات المعوقين منهم وإعطائهم أقصى درجات الرعاية. كما بلغت الإعانات السنوية المقدمة لأسر المعوقين 10 آلاف ريال، وبلغ عدد المراكز التأهيلية والاجتماعية 25 مركزا و 46 مركزا حكوميا و 54 مركزا أهليا. كما بلغ عدد مرضى التوحد بالمملكة 120 ألف حالة نسعى إلى تقديم المساعدات لهم والتعامل مع جميع فئات مرضى التوحد بمختلف الفئات، وهناك جهات تعليمية تهتم بجانب التعليم وتقديم مختلف الطرق الخاصة لهم، وبعد صدور النظام الأساسي للمعوقين والذي ينتظر التفعيل سوف يكون قائما على الدفاع عن المعوقين، كما قمنا بتقديم برنامج الرعاية المنزلية للمعوقين حيث يقوم البرنامج على زيارة طبية من متخصصين لأسر الطفل المعاق لتعليمهم كيفية التعامل مع المعاق.

أما المسنون فهناك 11 دورا خاصة بهم ولرعايتهم ودار للمسنات حيث بلغ عددهم 930 مسنا على مستوى المملكة. كما قامت الشؤون الاجتماعية بإنشاء مراكز للإيواء الاجتماعي للمرضى النفسيين و 13 دارا للملاحظة الاجتماعية مع 100 مركز تأهيلي تعمل على تقديم برامج للشباب والفتيات لاستثمار أوقات فراغهم.

تأييدا لمقترح الشورى .. مختصون ومختصات لـ "عكاظ":

إيجاد جهة تنفيذية لحالات العنف يعزز الحماية ويحد من الازدواجية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20150120/Con20150120748273.htm

أمنية خضري (جدة)، صباح مبارك (مكة المكرمة)

أيد عدد من المختصين والمختصات مقترح إيجاد جهة تنفيذية متخصصة للتعامل مع حالات العنف، والذي يناقشه مجلس الشورى اليوم، مؤكدين أن إيجاد هذه الهيئة سيسهم فعليا في تقليص المدة الزمنية لمباشرة الحالات المعنفة، والحد من الازدواجية في التعامل معها.

بداية تقول مديرة الإشراف الاجتماعي النسائي في منطقة مكة المكرمة سابقا نورة آل الشيخ إن إيجاد جهة تنفيذية لمباشرة حالات العنف، يعني عدم الحاجة لأخذ موافقة جهات إدارية، وبالتالي اختصار زمن التدخل، إضافة إلى أنها ستتمتع بالهيبة والتقدير لدى الغير، كما أنها تجعل المعنِف يراجع حساباته بعد أن كان يضمن ضياع أثر التعنيف بسبب طول مدة التنفيذ، إلى جانب الحد من تفاقم العنف مع المساهمة في توثيق الأدلة التي كانت تفقد بسبب طول المدة الزمنية لقرار التدخل مما يضيع أثر العنف وبالتالي تأزم الحالة النفسية للمعنف وفقدانه الثقة في جهات الحماية.

من جهتها قالت الأخصائية الاجتماعية الطبية في مستشفى الملك فهد الدكتورة منى بنقش: لاشك أن هذه الخطوة سوف تسهم في تسريع معاملات العنف، وحبذا لو كانت هذه الجهة مختصة بمتابعة الحالات شخصيا لإيجاد حلول سريعة وعادلة، ونأمل أن تكون هناك صلاحيات للجنة من أجل تحقيق الهدف في الوصول لتوفير حماية حقيقية لأفراد المجتمع، وإنعكاس ذلك إيجابا على الفرد والمجتمع.

وترى الأخصائية النفسية نوال الزهراني أن مقترح إيجاد جهة تنفيذية لحالات العنف من شأنه التسريع في مباشرة حالات العنف بكافة أشكاله وتقليص مدة الإجراءات في التعامل مع الحالات وماقد ينتج عنه من إنعكاسات إيجابية خاصة مع الجهات ذات العلاقة حيث ستكون الإجرءات واضحة ومحددة، مشيرة إلى أن إيجاد الجهة التنفيذية لمباشرة حالات العنف يسهم في ردع المعنف عبر قوانين وإجرءات واضحة ومحددة.

أما رئيس تحرير مجلة حقوق الإنسان أحمد الحوت فيرى أن من شأن الجهة التنفيذية تسريع العمل في قضايا العنف، سواء في رصد الحالات والتعامل معها، وإصدار التشريعات والأحكام الرادعة لها أمرٌ مطلوب، بل واجب ديني وأخلاقي ومن مبادئ حقوق الإنسان بشكل عام.

ويضيف: كوني عضوا في مجلس الأمان الأسري، فإن هناك جهودا حثيثة يبذلها المجلس برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز، ومن وجهة نظري الشخصية فإن التأخر في التعامل مع قضايا العنف والبتّ في أحكامها نوع من الظلم للمتضررين منه (فالعدل البطيء ظلمٌ بيّن).

ويقول عبدالله إبراهيم الزهراني: أكبر مشكلة تعاني منها الأسر المعنية تتمثل في سوء فهم النظام، فحبذا لو أوجدت جهة واحدة ذات هيئة متكاملة فيها جميع التخصصات ذات العلاقة لتتمكن من تسريع أي شأن يتعلق بالتعامل مع قضايا العنف بدلا من تعدد الجهات.

"الغامدي": الخدوش من المريض نفسه ونراقب النزلاء بالكاميرات

مواطن يتهم "تأهيل جدة" بضرب شقيقه المعاق وإصابته بالجفاف

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://sabq.org/Clwgde

محمد حضاض- سبق- جدة:
اتهم مواطن سعودي مركز التأهيل الشامل بجدة بالتعدي بالضرب على شقيقه المعاق، والذي يتلقى العلاج والتأهيل لديهم منذ سنوات.
وقال عبدالإله عويض الجامعي: أبلغونا أن شقيقي عبدالمجيد الذي يعاني من إعاقة جسديه وعقلية تم نقله إلى مستشفى الملك عبدالعزيز بجدة، وهناك لاحظت عليه رضوضاً عدة في جسده، ووثقها تقرير الطبيب.
وأوضح: كشفت التحاليل الطبية عن تعرضه لجفاف ونقص في السوائل وسوء في التغذية، وهذا يدل على الإهمال الشديد الذي يعانيه المرضى داخل مركز التأهيل.
وأضاف: أبرقت لوزير الشؤون الاجتماعية بالتفاصيل كافة، متأملاً أن يضع حداً لما يتعرض له المعاقون من إهمال وتعد، وأعدنا شقيقي إلى المركز لأن لا مكان آخر يمكن أن يتولى رعايته، وننتظر أن يتم التحقيق والتأكد مما يحدث.
من جهته قال لـ"سبق" مدير العلاقات العامة والإعلام بفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، أحمد الغامدي، إن حالة "عبدالإله" موجودة بالفعل في المركز وتم تحويله للمستشفى ثلاث مرات نتيجة وجود ضعف عام وتم تنويمه في آخر مرة ستة أيام مع متابعة مستمرة من الفرق الطبية لمركز التأهيل.
وعما ذكره شقيقه من وجود رضوض قال: هناك متابعة مستمرة لكل المرضى، وتم الكشف على المريض المذكور ووجد فيه بعض الخدوش في صدره، وهي قد تكون بسبب محاولة المريض جرح نفسه إذا أصيب بهيجان أو غيره.
واستطرد: المركز مجهز بالتجهيزات الحديثة كافة، وهناك مراقبة للمرضى بالكاميرات على مدار الساعة، ولو حدث اعتداء لرصدته الكاميرات فوراً.

المرحلة الأولى في 18 إدارة مع بداية الفصل الدراسي الثاني

خفض دوام معلمات المدارس النائية.. الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4042166

سلطان يحيى – الرياض
تبدأ وزارة التربية والتعليم، الأسبوع المقبل تطبيق قرار "خفض دوام معلمات المدارس الوعرة والبعيدة"، والذي يصادف بداية الفصل الدراسي الثاني، وتشمل المرحلة الأولى من القرار 18 إدارة تعليمية في مناطق مختلفة.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة فهد الحارثي في بيان أمس، أن آلية اختيار المدارس اعتمد على معايير عدة وضعتها وكالة الشؤون المدرسية ومنها، المسافة ونوع الطريق "معبد – صحراوي – وعر" عن أقرب حاضرة ومدرسة مماثلة، ومعدل استقرار المعلمات ويتضح ذلك من خلال طلبهن للنقل الخارجي، وعدد الطالبات.
وأضاف ان «دوام المعلمات في المدارس الوعرة والبعيدة يكون ثلاثة أيام في مدارسهن، ويومين في أقرب مكتب إشراف من سكنها، لافتاً إلى أن هذه المرحلة الأولى من البرنامج، وستتبعها مراحل أخرى تتضمن حلولاً لإنهاء معاناة تنقل المعلمات إلى مدارسهن في الأماكن الوعرة والبعيدة.
كان وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل قد اعتمد برنامجاً خاصاً للحد من حوادث المعلمات، وذلك بتنظيم الدوام في المدارس الوعرة والبعيدة للبنات التي يشملها البرنامج بحيث يقتصر دوام المعلمات على ثلاثة أيام في الأسبوع فقط، فيما تستمر الدراسة خمسة أيام كالمعتاد، وذلك بالتناوب بين المعلمات، ويتم إعداد الجدول المدرسي وتكييفه وفقا لذلك ليكون العبء التدريسي للمعلمة في ثلاثة أيام فقط، مع تطبيق الخطة الدراسية المخفضة للمرحلة الابتدائية، وأوكل سموه صلاحية إدارة البرنامج لمديري التربية والتعليم في المناطق والمحافظات. يذكر أن التربية بعد إطلاق مشروع حلول نقل المعلمات إلى المدارس النائية والبدء في تنفيذ الخطوة الأولى المتمثلة في تقليص عدد أيام الدوام لمعلمات النائية، وجهت شركة تطوير لتنفيذ مشروع نقل المعلمات إلى جانب عدد من المشروعات التي أطلقتها أخيرا لخدمة المعلمين والمعلمات بصفتهم محور العملية التعليمية وقادة العمل التربوي في الميدان، كما اعلنت عن أكبر مشروع تدريبي خارج المملكة للمعلمين والمعلمات يستهدف 25 ألف معلم ومعلمة.
كما أطلقت التربية أخيرا المرحلة الثانية من تجهيز غرف المعلمين، بعدد 2000 غرفة بتجهيزات متميزة، بتكلفة تبلغ أكثر من 35 مليون ريال ضمن خطة متكاملة لتخصيص غرف للمعلمين والمعلمات في كافة مدارس التعليم بمواصفات خاصة، بهدف إضفاء جو من الراحة البدنية والنفسية للمعلمين والمعلمات، من خلال توفر كافة الاحتياجات المناسبة لراحتهم، وتعزيزاً لدور المعلم الفاعل في دعم العمل التربوي والتعليمي، وتفعيل وتنفيذ سياسات وزارة التربية والتعليم الهادفة إلى بناء عمل معرفي قادر على بناء الإنسان من أجل أن يكون فاعلاً في مجتمعه.

الرحمة ونظام العلاقات الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1014797

محمد محفوظ

حين التأمل في مسيرة المجتمعات الإنسانية، نجد أن نظام العلاقات الداخلية يقوم على ركيزتين أساسيتين وهما : نظام العقد ومنظومة الحقوق والواجبات، التي تنظم العلاقة بين أبناء المجتمع في مختلف دوائرهم ومستوياتهم وإن هذا النظام هو الذي يحدد معيار العدالة الاجتماعية وسبل إنجازها..
وإن هذا النظام هو الذي يحول دون الانحدار إلى الفوضى في العلاقات والوقائع الاجتماعية المختلفة.
والنظام الآخر هو ما يمكن تسميته بنظام الرحمة.. بمعنى أن هذا النظام هو الذي يعطي للعلاقات الاجتماعية بعدها الإنساني والأخلاقي . وهذه القيمة تتكفل بسد الثغرات الناتجة من التطبيق الحرفي للنظام التعاقدي..
والمجتمع أي مجتمع لا يمكن أن تستقر أحواله وتتطور حياته بدون هذين النظامين.
فالمجتمع لا يمكنه أن يعيش بنظام الرحمة، دون وجود منظومة قانونية توضح دائرة الحقوق والواجبات، كما أن المجتمع يصاب بالإياس الأخلاقي والسلوكي، حينما تتراجع قيمة الرحمة في فضائه الاجتماعي . وعليه فإن المجتمع يحتاج إلى القانون، كما يحتاج الرحمة والبعد الإنساني . ونود في هذا المقال أن نركز على نظام أو قيمة الرحمة في العلاقات الاجتماعية .
على ضوء التجارب الإنسانية المتعددة، نستطيع القول إن الجوامع المجردة في الكثير من الأمم والشعوب والأوطان، لم تتمكن من ضبط خصوصياتها وصياغة فضاء وهوية مشتركة حقيقية. لذلك فإن المطلوب: ليس الاكتفاء والركون المجرد

إلى الجوامع والقيم المجردة التي عادة الناس لا يختلفون حولها. وإنما الأمم والشعوب دائماً، هي بحاجة إلى تنمية المصالح المشتركة وربطها بواقع الحياة اليومية. حتى يتسنى للجهد الفردي والجمعي المبذول يومياً، أن يعمق ويجذر أسس تشابك المصالح ووحدة المصير.
فالمثل والمبادئ العامة، بحاجة دائماً في الإطار الاجتماعي أن تتسرب إلى تفاصيل الحياة الاجتماعية، وتكون جزءاً من النسيج الاجتماعي. ولاشك أن عملية تنزيل هذه المثل والمبادئ على الوقائع الاجتماعية المتحركة والمتغيرة دوماً، لا يمكن أن تتم بدون وجود مصالح مشتركة حقيقية، تربط بين كل أطراف المجتمع الواحد.
فالوحدات الاجتماعية والوطنية، لا تصنع بالمجردات من الدوافع والبواعث والمسوغات، وإنما هي تصنع بالحياة المشتركة على الصعد كافة. وهذا بدوره بحاجة إلى تنمية كل العلائق والروابط الاجتماعية بدوائرها المتعددة، والاقتصادية بمستوياتها المختلفة، والإنسانية بآفاقها الرحبة، والثقافية بتفاصيلها ووقائعها اليومية والرمزية. وكل هذا أيضاً بحاجة إلى سياج أخلاقي يتحصن به أفراد المجتمع، قوامه العفو والتسامح واللين والرفق وحسن الظن وما أشبه. وهي قيم ومثل أخلاقية وسلوكية قادرة على امتصاص أخطاء البشر وتشنجاتهم، كما أنها كفيلة بضبط النزعات النفسية والاجتماعية التي قد تساهم في تدمير الحياة المشتركة.
لذلك نجد أن القرآن الحكيم، يؤكد على هذه القيم، ويعتبرها أنها قادرة على تحويل المواقف وضبط العداوات كمقدمة لإنهائها. إذ يقول تبارك وتعالى: (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم)، (فصلت 34).
فالأخلاق الفاضلة والتعامل الحسن والحضاري مع الآخرين، يساهم بشكل مباشر، في نزع الغل والأحقاد من النفوس، وغرس قيم المحبة والاحترام. وقال عز من قائل (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون)، (آل عمران 103).
وبإمكاننا أن نكشف هذا السياج الأخلاقي المطلوب، بكلمة واحدة وهي (الرحمة). إذ هي جوهر المحبة والألفة وضد التنافر والكراهية. فهي الأصل النفسي والأخلاقي الذي يفيض بالخير بمختلف أبعاده.
وهي الروحية التي تقدر الآخرين وتحترمهم، فتحبهم وتشفق عليهم، وتتمثل كلمة طيبة حانية، ولمسة رقيقة، وعوناً في الشدائد، وحسنا في الجوار، وما لا يحصى في الأقوال والأفعال، لتعكس على كل ذرة في هذا الوجود، وعلى كل شكل من أشكال العلاقة مع الإنسان الفرد والجماعة.
فتكون بذلك أصيلة في النفس بدون ضغط أو تكلف، ودخيلة في صياغة كل علاقة مهما كانت بسيطة.
لذلك نجد أن الرحمة في المنظور الإسلامي، هي أهم صفة وصف الله تعالى بها نفسه، وهي ركن في التشريع، وهي جميع الأخلاق، وهي التي يجب أن تسود حتى في حال الحرب والقسوة، لأن غاية الحرب الوصول إلى الهدى، إلى الله ورحمته.
وهي مطلوبة مع الجماد عناية به وتصرفاً سليماً به. ومطلوبة مع البهائم رفقاً بها حية، وعدم القسوة عليها ذبيحة.
ومطلوبة إنسانياً بتجلياتها محبة ورفقاً وشفقة ومساعدة ونصيحة ونحوها. كما تقف ضد كل تجليات القسوة والشدة كالتباغض والتنافر والجريمة والظلم.
فالرحمة بكل تجلياتها وآفاقها، هي السياج الذي يحفظ الوحدات الاجتماعية من الانزلاق إلى مهاوي الصدام والشقاق.
فالاختلافات الفكرية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ليست مبرراً كافياً للخروج من سياق العدالة وممارسة الظلم بحق الآخرين تحت مبرر وعنوان الاختلاف العقدي أو السياسي.
فالقيم العليا للإنسان، لا تبرر بأي شكل من الأشكال ممارسة العسف بحق الآخرين لكونهم مختلفين معك في الرؤية أو الفكرة. فقيم العدالة واحترام الآخرين في ذواتهم وأموالهم وأعراضهم، حاكمة على كل قيم الاختلاف ومبررات العداء تجاه الآخرين. لذلك يقول تبارك وتعالى (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون)، (المائدة 8).
وحينما تسند قيمة العدالة بقيمة الرحمة، تزول كل الأسباب والمنغصات التي تضر بواقع المجتمع واستقراره الداخلي، فالتراحم بين الناس بمختلف فئاتهم وشرائحهم، هو القادر على سد الكثير من نقاط الضعف والحالات الرخوة في المجتمع . فتعالوا آحادا وجماعات نلتزم بكل مقتضيات التراحم بيننا.

الصحة .. إلى أين؟

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 30 يناير 2015م
اضغط هنا

أيمن بدر كريم

تواجه وزارة الصحة السعودية تحديات كبيرة لتحديد مفاهيم الإصلاح الصحي، وخاصة في عهدها الجديد، فقد اعتمدت لسنوات على إستراتيجية "المريض أولا" دون تحسّن واضح في خدماتها الوقائية والعلاجية، لذلك اقترح أحد أصدقائي الأطباء أن يتم التركيز على "الصحة" نفسها وليس المرض، وأن يكون الشعار الجديد للوزارة "الصحة أولا".

ولكي تصبح "الصحة أولا" من الضروري أن تبذل جهدًا أكبر لإصلاح البنية الأساسية لأنظمة توعوية ووقائية وعلاجية في مناطق المملكة جميعها ومنها الطرفية، لمحاربة بعض الأمراض المزمنة كوباء السمنة، والارتقاء بصحة الطفل والمرأة وكبار العمر، والصحة النفسية والإعاقة، والتنسيق مع الجهات المعنية للتخفيف من المضاعفات المأساوية لحوادث السيارات التي تمارس ضغطًا رهيبًا على النظام الصحي، فضلا عن استراتيجية فعالة لمكافحة العدوى والتدخين، المسبب الرئيس لكثير من السرطانات وأمراض القلب والرئتين.

في رأيي أن فترة وزير الصحة المكلّف عادل فقيه، شهدت حراكًا في الاتجاه الصحيح لتطوير مفهوم تقديم الخدمات الصحية بمنظور عالمي، يضع في الحسبان سرعة الاستجابة لمتطلبات المرحلة وتجاوز البيروقراطية، فالخروج من نفق الأزمات يقتضي أن تكون وزارة الصحة مسؤولة عن الإشراف والسياسات العامة وليس عن تقديم الرعاية المباشرة التي تصبح من واجبات وصلاحيات المؤسسات الطبية العامة والقطاع الخاص في كل منطقة على حدة.

من المعلوم أن المركزية في التشغيل تُماطل في تقديم الخدمة في الوقت الذي يحتاجها المريض، وقد رشح إلى علمي وجود عدة دراسات أجرتها وزارة الصحة خلال الشهور الماضية للخروج من خُنّاق الروتين وإصلاح أنظمة الصحة واستهداف صحة الفرد بشكل مباشر، وبحسب إحدى الدراسات، لابد من التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص والمشاركة في تقديم الخدمة مع المرونة العالية في القطاع الحكومي للتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم أفضل الخدمات الصحية.

لابد من وصفة علاجية تعيد "الصحة" إلى الوزارة المركزية وتشفيها من أمراض الطرق التقليدية العقيمة والممارسات الروتينية، ولتحسم نتائج الدراسات التي أجرتها مؤخرا وتعرضها بشفافية على جهات الاختصاص، فمن دون ذلك سيستمر الحديث عن الأخطاء الطبية وشكاوى المرضى واستجدائهم العلاج، وإحباط الممارسين الصحيين، وإدارة الكوارث بعشوائية، بعيدًا عن الحلول النظامية.

وفي النهاية أتساءل: ماذا حدث "لمركز القيادة والتحكم" الذي أنشأه الوزير "فقيه" بإشرافه، وضم أطباء وعلماء وباحثين وخبراء رعاية صحية وتخطيط، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، وما هو مصير ودور هذا المركز في ظل القيادة الجديدة لوزارة الصحة؟!.

حقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي تدين نشر مجلة "شارلي إيبدو" رسوماً كاريكاتورية مسيئة للنبي الكريم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1014688

جدة - واس

أعربت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي, عن استيائها الشديد من تكرار نشر مجلة (شارلي إيبدو) الفرنسية رسومات مسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، مؤكدة إدانتها لهذا العمل بوصفه تعبيراً واضحاً عن الكراهية والتعصب والازدراء والإساءة إلى مشاعر أكثر من 1.6 مليار مسلم حول العالم .

وقالت الهيئة في بيان صدر اليوم, إن العالم الإسلامي بأسره، وكذلك الهيئة، أعربت عن صدمتها واشمئزازها العميقين من الهجوم على مكتب مجلة (شارلي إيبدو) من قبل مواطنين فرنسيين خاطئين, وكما أدانت حكومة فرنسا والمجتمع الدولي هذه الأحداث، أكدا أنه لا علاقة لهذه الاعتداءات بالإسلام أو بغيره من الأديان, إلا أن الهيئة لاحظت، مع الأسف الشديد، أن أول طبعة صدرت للمجلة المذكورة بعد الهجوم نشرت عمداً رسوماً كاريكاتورية أكثر ازدراءً واستفزازاً لمشاعر جميع المسلمين، بما يعد خيانة للشعور السائد بالاشمئزاز من الهجوم والتعاطف مع عائلات من قضوا فيه.

وأضافت الهيئة إن القولبة النمطية الواضحة والسخرية من الشخصية الأكثر إجلالًا لدى أتباع دين حنيف ليست سوى شكل متطرف من أشكال التمييز العنصري, والواقع أن هذا الفعل قد فاقم الجدل القائم حول حدود حرية التعبير عن طريق تحويل ما يسمى "بالحق في الإساءة" إلى "واجب الإساءة".

وحثت الهيئة المسلمين في جميع أنحاء العالم, على الاستمرار في ممارسة ضبط النفس في ردود أفعالهم تجاه هذا الفعل الخبيث الذي ينم عن الاستفزاز والكراهية على أساس افتراض غير سليم للحق في إهانة دين الآخرين وقيمهم وثقافتهم وتشويهها باسم حرية التعبير, مشددة على أنه في هذا الوقت العصيب، الذي يحتاج العالم فيه لمزيد من التسامح واحترام التنوع الثقافي والديني وتعزيز الحوار على جميع المستويات، لن تؤدي هذه الأفعال إلا إلى إطلاق يد المتطرفين من كلا الجانبين، وتوسيع الفجوة الثقافية وتزايد بغض الأجانب والتعصب والكراهية في أوروبا بشكل خاص والعالم بشكل عام.

وأعربت الهيئة عن أملها بأن ينهض المجتمع الدولي ليجاهر بالحديث عن سوءات هذا الفعل غير المسؤول, مؤكدة دعمها لحرية التعبير والحاجة لمناقشة جميع الأفكار والقضايا بطريقة منفتحة ومطلعة وصريحة بما في ذلك انتقاد المقدسات.

وفيما يتعلق بازدياد وتيرة حوادث التمييز والعنف لدوافع دينية أو عقائدية في بقاع متفرقة من أنحاء العالم، أكدت الهيئة الحاجة الماسة إلى تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 18/16 بكيفية كاملة وفعالة، فهو يوفر إطاراً شاملاً لمكافحة التعصب الديني, كما حثت الهيئة المجتمع الدولي على مواصلة التمسك بالمثل الحميدة للحوار والاحترام المتبادل والتسامح والمساواة في حماية حرية الدين وحرية التعبير وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 30 يناير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5978

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 ربيع أول 1436هـ - 20 يناير 2015م

اضغط هنا